



رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة لبنان تطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ لمدة إضافية مؤقتة قدرها ستة أشهر، وذلك وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وتطلب الحكومة اللبنانية ذلك نظرا لأن استمرار القوة يظل ضروريا إذا ما أريد لها إنجاز المهمة التي كلفت بها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٦، وهو ما يتفق مع استنتاجكم الصائب، الوارد في تقاريركم الدورية إلى مجلس الأمن، من أن جانبا هاما من ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان لم يتحقق بعد، ولا سيما ما يتعلق "بإعادة السلم والأمن الدوليين" إلى المنطقة. وهذا الطلب أصبح أكثر إلحاحا في ضوء الانتهاكات والاستفزازات الخطيرة التي تمارسها إسرائيل يوميا عبر الخط الأزرق، برا وبحرا وجوا، والتي تشكل عدوانا مستمرا ضد سياسة لبنان وتهديدا لأمنه وسلامته وانتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي هذا السياق، يشدد لبنان على أن الحفاظ على ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٦، هو تأكيد على التزام المجتمع الدولي بإزاء إعادة سيادة لبنان على كامل أراضيه، وعلى الدعم القوي الذي يبديه مجلس الأمن في قراراته المتتالية ذات الصلة لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، والتي كان آخرها القرار ١٤٦١ (٢٠٠٣).

هذا ويثني لبنان على المساهمة المستمرة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عمليات إزالة الألغام، وعلى الجهود التي قامت بها البلدان المانحة في هذا المجال. ويطالب لبنان مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لتقديم الخرائط والوثائق الإضافية لمواقع الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية والتي تبين للأمم المتحدة وجود المزيد منها. إذ أن هذه

الألغام لا تزال تجلب الموت والإصابات للمدنيين اللبنانيين وتحد من حرية نشاطهم وتحركهم، كما تعيق حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقيامها بولايتها في منطقة عمليتها، وتشكل خطراً على حياة الأفراد العاملين فيها والأفراد العاملين في مجال إزالة هذه الألغام. كما يطالب لبنان مجلس الأمن الدولي بالعمل على تأمين الإفراج عن المحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بصورة غير قانونية ومنذ سنوات عديدة، في تحدٍ سافر لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها.

إن لبنان يعيد تأكيد التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط بغية تحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ولمرجعية مؤتمر مدريد وفقاً لمبادرة السلام العربية المتكاملة العناصر التي أقرت بالإجماع في قمة بيروت بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

أغتتم هذه الفرصة لأثني باسم الحكومة اللبنانية على الجهود التي تبذلها قوة اليونيفيل قيادة وأفراداً، وعلى ما تقدمه البلدان المساهمة في هذه القوة من جهود وتضحيات، تنفيذاً للمهمة الموكولة إليها.

علاوة على ذلك، تعرب حكومة لبنان لكم عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلونها في تدعيم دور قوة اليونيفيل في جنوب لبنان.

أرجو تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسام دياب

القائم بالأعمال بالوكالة